

الصومال: لم نتخذ قراراً بقطع العلاقات مع إثيوبيا



وزير الإعلام الصومالي داود أويس

الأزمة الحالية سريعا إذا توقفت القيادة في أديس أبابا عن التصرف بشكل غير مسؤول، وهي تصرفات لا تهدد الصومال فقط بل كامل منطقة القرن الإفريقي.

وقال إن الحكومة الفيدرالية في الصومال ثابتة في موقفها من احترام القوانين الدولية، والسعي للتعايش السلمي مع جيراننا والمجتمع الدولي.

وأوضح «من المؤسف أن نرى عدم اكتراث إثيوبيا للأعراف المحلية والدولية التي تهدف لحفظ السلام في الإقليم. المجتمع الدولي يدرك حقيقة الأمر في إثيوبيا، التي تشهد صراعات مستمرة. الحل الأمثل هو حل المشاكل سلميا، غير أن القيادة الإثيوبية اختارت صرف الانتظار عبر إشعال نزاع خطير قد يتوسع ويهدد سائر المنطقة».

يذكر أن التلفزيون الصومالي أفاد يوم الخميس بأن الصومال قرر إغلاق قنصليتي إثيوبيا في هرجيسا وجروي على أن يسري القرار من الإثنين.

وأضاف التلفزيون بحسابه على منصة إكس أن مجلس الوزراء الصومالي اتخذ قرارا سابقا القنصليتين الإثيوبيتين بسبب «تدخل إثيوبيا في الشؤون الداخلية الصومالية وانتهاكها لسيادة البلاد». وأوضح التلفزيون الصومالي أن الدبلوماسيين العاملين في القنصليتين طلب منهم مغادرة البلاد خلال أسبوع.

«وكالات»: وسط توتر العلاقات بين البلدين، أكد وزير الإعلام الصومالي، داود أويس، إن بلاده لم تتخذ قرارا بقطع العلاقات مع إثيوبيا وإنما طلعت من سفير أديس أبابا مغادرة البلاد بغرض التشاور.

وأضاف الوزير الصومالي أن قرار إغلاق قنصليتي إثيوبيا في مدينتي هرجيسا وجروي بالصومال جاء «ردا على انتهاكات إثيوبيا المستمرة لسيادة البلاد». كما شدد الوزير على أن أرض الصومال وبونتلاندي إقليمان ضمن جمهورية الصومال الفيدرالية، وذلك في مقابلة مع وكالة أنباء العالم العربي.

وأضاف أن القنصليتين الإثيوبيتين كانتا تعملان بموافقة الحكومة الفيدرالية للصومال، لكن قانونية عملهما انتفت فور أن قررت الحكومة الفيدرالية وقف ترخيصهما.

إلى ذلك قال الوزير الصومالي «من المهم أن تحترم إثيوبيا القانون الدولي والأعراف الدبلوماسية المذكورة في معاهدة جنيف، التي تحكم وتنظم الممارسات الدبلوماسية طبقا للاتفاقيات الدولية»، وذلك حسب تعبيره.

وردا على سؤال عن الإجراءات القانونية التي قد تتخذها بلاده ضد إثيوبيا تابع قائلا: «مستعدون لاتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للحفاظ على سيادتنا وحماية وحدة أراضيها».

فيما أكد أويس أنه بالإمكان حل

ما لا يقل عن 3 آثار مباشرة على هياكل الاحتواء الرئيسية للمحطة، ودعا صناع القرار العسكري إلى الامتناع عن أي عمل ينتهك المبادئ الأساسية التي تحمي المنشآت النووية. من جهتها، نددت وكالة الطاقة الذرية الروسية «روساتوم» بالتصعيد، وقالت إنه «حادث خطر يمكن أن يقوض سلامة هيكل احتواء المفاعل»، ودعت الوكالة الذرية ودول الاتحاد الأوروبي إلى إصدار إدانة حازمة للتصعيد حول أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا.

وأوضحت الوكالة أن إحدى الطائرات المسيرة أصابت مقصف المنشأة النووية، وهو ما أسفر عن سقوط 3 جرحى.

بينما قالت الوكالة الذرية إن الهجوم وقع جريحا واحدا.

في المقابل، نقلت وسائل إعلام أوكرانية عن مسؤول بالخبايا الأوكرانية قوله الأحد إن كيف ليس لها علاقة بالحوادث التي وقعت في محطة زاباروجيا للطاقة النووية.

وقال المتحدث باسم المديرية الرئيسية للمخابرات الأوكرانية أندريه يوسف لصحيفة أوكرائينسكا برفاقا الإلكتروني إن أوكرانيا ليست متورطة في أي شكل من الاستفزازات المسلحة على محطة زاباروجيا التي تحتلها روسيا.

وأضاف أن الضربات الروسية على المحطة «ممارسة إجرامية معروفة عن الغزاة منذ فترة طويلة». وتحتل القوات الروسية منشأة زاباروجيا منذ بدء هجومها على أوكرانيا في 2022، وأصبحت المحطة محور اتهامات متبادلة بين الجيشين الروسي والأوكراني.

موسكو تتهم كيف بمهاجمة محطة زاباروجيا النووية

تحذير أوكراني جديد: صواريخنا تنفذ دون مساعدة



ذخائر مدفعية في أوكرانيا

من ناحية أخرى أعلنت روسيا الأحد أن منشأة زاباروجيا للطاقة النووية التي تسيطر عليها منذ عامين، تعرضت لهجوم أوكراني بطائرات مسيرة، مؤكدة أن إحدى هذه الطائرات انفجرت فوق أحد مفاعلات المحطة، في حين تنفي كيف تورطها بالهجوم.

وقالت الإدارة الروسية لمنشأة زاباروجيا على منصات التواصل الاجتماعي إن القوات المسلحة الأوكرانية شنت هجوما على قبة المفاعل رقم 6 في المنشأة، مؤكدة عدم وجود تسرب إشعاعي جراء الهجوم.

من جهتها، دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طرفي النزاع إلى الامتناع عن أي عمل عسكري يهدد أمن المنشأة، وقالت إن خبراءها أكدوا الأضرار المادية لهجمات بطائرات بدون طيار على محطة زاباروجيا، بما في ذلك على أحد مفاعلاتها الستة، من دون أن تنسب هذه الهجمات إلى أوكرانيا بالاسم.

وقال مدير الوكالة رافائيل غروسو إن هناك حاجة إلى عدد أكبر بكثير من القوات أيضا، حيث لا يوجد في البلاد حاليا ما يكفي من العناصر على الخطوط الأمامية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الدعم الخريبي المخيب للأمل، وفق قولهم.

مع ذلك، لم تضغط أوكرانيا بعد على الزناد للتحديد قبل الحملة الروسية المتوقعة، حيث تشعر السلطات بالقلق من التداعيات السياسية التي قد تترتب على إجراءات التعبئة وسط التهرب من التجنيد.

في حين تقدر الدراسات أن أوكرانيا بحاجة إلى 500 ألف جندي إضافي على الأقل.

قيادة البلاد لمزيد من صواريخ الدفاع الجوي، وخاصة أنظمة باتريوت الأميركية، للحماية من الضربات الجوية لموسكو. وكان ضباط أوكرانيون رفيعوا المستوى، قد حذروا الأسبوع الماضي، من أن الصورة العسكرية للعمليات على الأرض باتت قاتمة، مشددين على أن هناك خطرا كبيرا من انهيار الخطوط الأمامية حيثما يقرر الجنرال الروسي تركيز هجومهم القادم.

وتابع الضباط، بشرط عدم الكشف عن هويتهم، أن التحذيرات الهيبية التي أطلقها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في الأيام القليلة الماضية، من خطورة تبعات تأخير الموافقة على الحزمة المتوقعة من المساعدات والتي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات قريبا، لم تأت من عبث، إذا أن القوات الأوكرانية باتت فعلا أمام خطر «العودة والتراجع خطوة بخطوة وبخطوات صغيرة».

كما أكدوا أنه بفضل الوزن الأكبر بكثير من حيث الأعداد والقنابل الجوية الموجهة التي تحطم المواقع

كما أشار بشكل خاص إلى الحاجة إلى بطاريات صواريخ باتريوت، قائلا إن هناك حاجة إلى 25 من الأنظمة الأميركية الإضافية.

وأعرب عن احتمال الحصول على تصويت إيجابي من الكونغرس الأميركي على حزمة مساعدات عسكرية بقيمة 60 مليار دولار، قائلا «إذا استمروا في ضرب أوكرانيا كل يوم بالطريقة التي اتبعوها في الشهر الماضي، فقد تنفذ الصواريخ لدينا، والشركاء يعرفون ذلك»، بحسب صحيفة «بوليتيكو».

وقال زيلينسكي إن الوضع «سيتحسن بشكل كبير» مع وصول الطائرات المقاتلة من طراز إف-16، والتي من المقرر أن يتم تسليمها قريبا.

رغم ذلك شدد على أن كميته لن تكون كافية للحماية الكاملة ضد القنابل الجوية الموجهة، وفق قوله.

ويأتي التحذير بشأن تضالوا الاحتياطيات الأوكرانية في أعقاب دعوات سابقة من جانب

الأسطول الأوروبي: نجنا في حماية السفن من هجمات الحوثيين



سفينة شحن في البحر الأحمر

«وكالات»: بعد حوالي شهرين تقريبا على إطلاق مهمة «اسبديس» في البحر الأحمر، أكد الأسطول الأوروبي أن كافة اعتداءات الحوثيين أخفقت في مناطق تحركه.

وأوضح الأسطول الأوروبي في بيان، أمس الإثنين، أنه وفر الحماية لـ 60 سفينة تجارية في البحر الأحمر منذ 19 فبراير الماضي.

كذلك كشف الأسطول الأوروبي أنه دمر 9 مسيرات و3 صواريخ باليستية حويفية منذ بداية مهمة «اسبديس»، مشيرا إلى وجود 4 فرقاطات و800 بحار من 19 دولة أوروبية ضمن المهمة.

بدوره، قال مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، إن اعتداءات الحوثيين تؤثر سلبا على مصالح أوروبا التجارية والاستقرار في المنطقة.

وأضاف أن تكلفة الحوايات من الصين إلى أوروبا تضاعفت بسبب اعتداءات الحوثيين، مشيرا إلى أن تكلفة تأمين السفن التجارية ارتفعت بنسبة 60 المئة بسبب اعتداءات الحوثيين.

كذلك أوضح بوريل أن عملية أسبديس في البحر الأحمر كانت

سريعة وضرورية لحماية الملاحة، لافتا إلى أنها اشتبكت مع الحوثيين وقامت بمهام خطيرة.

وكان بيتر ستانو، المتحدث باسم الاتحاد للشؤون الخارجية أن الدول الأوروبية قد أعلن إطلاق المهمة في فبراير الماضي، لحماية السفن التجارية في البحر الأحمر من أي نوع من الهجمات غير القانونية وغير المشروعة.

يشار إلى أن تحالف «حارس الأزدهار» الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا كان هاجم خلال الأسابيع الماضية عدة مواقع للحوثيين في مناطق سيطرتهم في اليمن، بهدف الحد من قدرة الحوثيين المدعومين إيرانيا على مهاجمة السفن.

ومنذ نوفمبر الماضي (2023) بعد أكثر من شهر على تفجر الحرب في غزة، شنت جماعة الحوثي عشرات الهجمات على سفن زعمت أن إسرائيل تملكها أو تشغلها شركات إسرائيلية، أو تنقل بضائع من إسرائيل إليها، تضامنا مع غزة.

وأشارت تلك الهجمات قلق القوى الكبرى حيال اتساع نطاق حرب غزة التي بدأت في السابع من أكتوبر الماضي ولا تزال مستمرة، إقليميا.

لبنان وقبرص: نسعى للحفاظ على أمن شرق البحر المتوسط

الشرعيين، الذين ينطلقون من السواحل السورية أو عبر الساحل اللبناني والمراكب غير الشرعية التي تنطلق من السواحل اللبنانية إلى دولة قبرص. وأضاف «إن قبرص تتفهم الأوضاع اللبنانية وحساسية الموضوع بالنسبة إلى لبنان وأهمية الحل النهائي والشامل لهذا الموضوع، عبر الضغط على الاتحاد الأوروبي والمحافل الدولية لعرض التحديات التي يواجهها لبنان».

وأشار إلى أن بلاده تتفهم موقف لبنان الرسمي بأن الحل النهائي لن يتم إلا عبر عودتهم إلى أراضيهم، خصوصا أن هناك مناطق معينة أصبحت آمنة في سوريا، وأكثرية النازحين هم نازحون يداومون اقتصاديا، داعيا المجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى العمل لتمويل مشاريع إنمائية في سوريا وتحفيز عودتهم إلى بلادهم لحل هذه الأزمة التي لا تضرب أمن لبنان وقبرص فقط بل أمن البحر المتوسط».

وكان الرئيس القبرصي وصل إلى بيروت في وقت سابق أمس حيث كان في استقباله رئيس الحكومة نجيب ميقاتي.



جانب من اللقاء

اللبناني فريد من نوعه، ولبنان لا يستطيع تحمل أي تغيير في هذا الواقع». ودعا ميقاتي الاتحاد الأوروبي وسائر المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في سياساتهم بشأن أمن سوريا، لأن معظم مناطق سوريا أصبحت آمنة لعودة النازحين إليها. ولفت إلى أن الجيش والقوى الأمنية اللبنانية يبذلون قصارى جهدهم لوقف الهجرة غير الشرعية، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عودة أولئك الذين يبحثون عن الأمان إلى المناطق الآمنة في سوريا أو

النازحين من لبنان واليه. وأضاف: «لدى لبنان وقبرص مصلحة مشتركة في معالجة التحديات التي يواجهونها بفعل الهجرة غير الشرعية، وهناك إمكانية للتعاون في تمكين المؤسسات المختصة من ضبط الحدود البحرية». وأشار إلى أن لبنان باعتباره أحد أكبر البلدان المضيفة للاجئين من حيث عدد السكان، يتحمل أعباء متعددة ليس لها تأثير فوري على أمنه واستقراره فحسب، بل على وجوده المستقبلي، لافتا إلى أن «الواقع الديموغرافي

النازحين من لبنان واليه. وأضاف: «لدى لبنان وقبرص مصلحة مشتركة في معالجة التحديات التي يواجهونها بفعل الهجرة غير الشرعية، وهناك إمكانية للتعاون في تمكين المؤسسات المختصة من ضبط الحدود البحرية». وأشار إلى أن لبنان باعتباره أحد أكبر البلدان المضيفة للاجئين من حيث عدد السكان، يتحمل أعباء متعددة ليس لها تأثير فوري على أمنه واستقراره فحسب، بل على وجوده المستقبلي، لافتا إلى أن «الواقع الديموغرافي

الفلبين تدعو بكين لإجراء محادثات حول بحر الصين الجنوبي

بحر الصين الجنوبي. وسيعقد زعماء اليابان والولايات المتحدة والفلبين في وقت لاحق هذا الأسبوع، قمة في واشنطن لمناقشة قضايا مثل الأحداث التي شهدتها بحر الصين الجنوبي في الآونة الأخيرة.

ولم ترد سفارة الصين في مانابا على الفور على طلب للتعليق.

القيادة الصينية حتى لا تزيد من حدة التوتر في الممر المائي». وأضاف أنه يأمل أن يؤدي النشاط البحري الذي شاركت فيه بلاده مع اليابان وأستراليا والولايات المتحدة إلى تقليل الحوادث في البحر مع الصين. وأجرت قوات الدفاع للدول الأربع الأحد «نشاطا تعاونيا بحريا»، شاركت فيه 5 سفن حربية في

«وكالات»: دعا الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس، أمس الإثنين، الصين إلى إجراء محادثات للحويلة دون وقوع المزيد من الحوادث، مثل الاصطدام بالسفن واستخدام مدافع المياه في بحر الصين الجنوبي.

وقال ماركوس إن «الفلبين تواصل التحدث مع الصين، وتستنفذ جميع الخيارات للتحدث مع